٦ نيسان ٢٠١٧ ,بيروت

بيان صحفي

الطاولة المستديرة الوطنية

من الاستنتاجات الوزارية حول صنع سياسات المساواة بين النوعين الاجتماعيين في المنطقة الأورو متوسطية
٦ نيسان ٢٠١٧ في فندق الريفيرا

عقدت الطاولة المستديرة الوطنية بعنوان " من الاستنتاجات الوزارية حول صنع سياسات المساواة بين النوعين الاجتماعيين في المنطقة الأورو متوسطية" ، تحت رعاية وزير الدولة لشؤون المرأة الأستاذ جان أوغاسابيان، وبدعم من الاتحاد الأوروبي، في ٦ أبريل ٢٠١٧ في فندق ريفييرا. وقد نظمها التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني وجمعية النجدة بالشراكة مع المبادرة النسوية الأورومتوسطية. وقد جمعت الطاولة المستديرة التي استغرقت يوما واحدا ممثلين/ات عن المجتمع المدني وأصحاب المصلحة وقاموا بمناقشة توصيات السياسة لتعزيز مكانة حقوق النساء والمساواة بين النوعين الاجتماعيين التي تم وضعها خلال عام واحد في إطار مشروع "المنصة الاقليمية للحوار حول النوع الاجتماعي" الذي يموله الاتحاد الأوروبي. وكان هذا الحوار الوطني جزءا من عملية التحضير للاجتماع الوزاري الرابع للاتحاد من أجل المتوسط المقرر عقده في مصر في خريف هذا العام.

افتتح السيد جان أوغاسابيان، وزير الدولة لشؤون المرأة، هذه الطاولة المستديرة مذكراً بقيود السياق الإقليمي الذي فرض قيودا ومحددات ومعاناة جديدة على النساء. و شدد على أنه لا تزال النساء تكافحن من أجل حقوقهن، وأكد على أهمية هذه الطاولة المستديرة في هذا الصدد. وأعرب عن أمله في أن يساهم هذا الحوار في عملية تحويل التوصيات إلى تدابير عملية، حيث انها الخطوة التالية. وأصر السيد أوغاسابيان على أن الأولوية هي اتخاذ "خطوات ملموسة نحو إنهاء العنف ضد النساء وتعزيز مشاركتهن السياسية. "

وأكدت السيدة جوليا كوخ - رئيسة القسم السياسي في الاتحاد الأوروبي لبنان – على التزام الاتحاد الأوروبي بمشاركة النساء في المساواة المبنية على النوع الاجتماعي: "نحن نقترب الآن من الانتخابات البرلمانية، وأرجو ألا تصوت النساء بأعداد كبيرة فحسب، بل أيضا أن يكونوا مرشحات بأعداد كبيرة. لقد حان الوقت للنساء للمطالبة بمكانهن! نحن، الاتحاد الأوروبي سوف نقف على أهبة الاستعداد لدعمهن في هذه الجهود ".

ناقش السيد سامي الجميل، عضو البرلمان ورئيس حزب الكتائب اللبناني، مسؤولية صانعي القرار في إلغاء التشريعات التمييزية للنساء، واعتماد تشريعات تجرم العنف ضد النساء. وأكد على أن اعتماد الحصص/ الكوتا المبنية على النوع الاجتماعي خطوة ضرورية لتعزيز مشاركة النساء في صنع القرار.

ذكّرت السيدة ليلى العلي، رئيسة مشاركة في المبادرة النسوية الأورومتوسطية ،بمراحل وانجازات عملية تطوير المنصة الاقليمية للحوار حول النوع الاجتماعي التي استغرقت مدتها سنة واحدة ، وشددت على الدور الهام لمنظمات حقوق المرأة في قيادة الحوار مع صانعي القرار والتعاون الشامل، والتنسيق مع جميع الأطراف المسؤولة من أجل دعم تحويل السياسات إلى إجراءات.

قام المتحدثون/ات في الجلسة الأولى بعرض المنصة الاقليمية للحوار حول النوع الاجتماعي وتوصيات السياسة في المجالات الأربعة التالية:

- إنهاء التمييز ضد النساء وتعزيز مشاركتهن السياسية.
- إصلاح التعليم، تغيير الصورة النمطية والمواقف تجاه المساواة المبنية على النوع الاجتماعي.
- إنهاء العنف ضد النساء، الحروب والإحتلال.
- ضمان حرية واستقلالية ومبادرات المجتمع المدني، ودعم مؤسسات حقوق النساء.

خلال الجلسة الثانية، ناقش خبراء من المؤسسات الحكومية ذات الصلة والمجتمع المدني والمجال السياسي سبل تحويل هذه التوصيات إلى إجراءات ملموسة من أجل تحسين حياة النساء. ولوحظ أنه من الضروري تناول التوصيات بطريقة شاملة، دون وضع تسلسل هرمي فيما بينها، حيث يلزم إدخال تحسينات جذرية في جميع المجالات الأربعة. ولوحظ أيضاً أنه لا يمكن تغيير الثقافة الاجتماعية التمييزية دون إلغاء التمييز القانوني. وأكد ممثلون من البلديات المحلية أن التبعية الاقتصادية للنساء والفقر هما من المشاكل الرئيسية على الصعيد المحلي. واعتبر العنف المنزلي ضد النساء عائقا رئيسيا أمام مشاركة النساء في المجال السياسي. ولذلك تم التشديد على أنه ينبغي استخدام نهج شامل متعدد القطاعات عند تصميم تدابير لتمكين وصول النساء المتساوي إلى صنع القرار وسوق العمل والتعليم، إلى جانب زيادة الوعي بشأن التمييز في القانون والممارسة، من أجل زيادة وتوسيع نطاق المعرفة الاجتماعية المتعلقة بحقوق النساء.

نظرا للحاجة إلى تدخلات متعددة ومتعددة الطبقات من أجل تنفيذ التوصيات، فقد تم اقتراح تكريس هذا العقد بأكمله لحقوق النساء وتمكينهن والمساواة المبنية على النوع الاجتماعي، من أجل الحفاظ على الضغط والزخم وتراكم الإرادة السياسية، وإحراز تقدم في تحقيق الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة. وقد تم التوصية بتنفيذ حملات وطنية وإقليمية باعتبارهم أحد الأدوات الفعالة لتحقيق تغييرات على أرض الواقع.

بالاضافة الى ذلك، تم التشديد على أنه ينبغي على صانعي القرار أن يبدوا التزاما أقوى بالمساواة المبنية على النوع الاجتماعي خلال المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط المقبل لجعل الاستنتاجات الوزارية أكثر صلابة وذات توجه سياسي. وتم تقييم معدل التغيير بأنه بطيء وغير مرضي، بصرف النظر عن التقدم الملحوظ. ولذلك، تم الإعراب عن التوقعات بأن المؤتمر الوزاري الرابع للاتحاد من أجل المتوسط المعني بحقوق المرأة سيعجل بالتحسينات في المجالات المذكورة أعلاه.